

جيسون دي ريشيليت هو حاليًا مسؤول العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة في فرع الفساد والجرائم الاقتصادية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومتخصص في تطوير وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع في مجال مكافحة الفساد. يقدم المساعدة على الصعيدين القطري والإقليمي لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). ينصب تركيزه الأساسي على تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، ونزاهة القضاء والنيابة العامة، والتحقيقات والملاحقات القضائية في مجال مكافحة الفساد، والتي طور من أجلها برامج تدريبية أساسية ومتقدمة. على الرغم من أن الكثير من أعماله تركزت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد قدم المساعدة للدول في جميع المجموعات الإقليمية.

خلال مهمة مؤقتة في مكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعم السيد رايشيليت تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للعدالة الجنائية والوقاية من الجريمة، الذي عُقد في الدوحة - قطر، في نيسان/أبريل 2015. وكان مسؤولاً أيضاً عن العمل على ضمان إدماج أولويات العدالة الجنائية التي تم تحديدها في المؤتمر والتي أدرجت في إعلان الدوحة الختامي في المناقشات المتعلقة بتطوير واعتماد وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015، والتي عُرفت لاحقاً باسم جدول أعمال 2030. بالإضافة إلى ذلك، قدم المساعدة التقنية للتفاوض واتخاذ قرارات بشأن القضايا التي تدرج ضمن ولايات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات ومكافحة الإرهاب، في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثالثة.

عمل السيد رايشيليت سابقاً كمسؤول للشؤون القضائية في دائرة القانون الجنائي والاستشارات القضائية (CLJAS) في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية (OROLSI) التابع لإدارة عمليات حفظ السلام في نيويورك. وعمل مستشاراً في القضايا المتعلقة بإنشاء قطاع العدالة وبناء قدراته في عمليات السلام، وكان مسؤولاً عن صياغة الاستراتيجيات وأفضل الممارسات لبرامج قطاع العدالة كجزء من نهج شامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان إزاء آليات العدالة في بيئات الصراع وما بعد الصراع.

قبل CLJAS ، كان السيد رايشلت موظفًا قانونيًا في مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة في لاهاي بهولندا ، وكان مسؤولاً عن التخطيط الاستراتيجي في مكتب المدعي العام لزيادة الكفاءة والفعالية عملية ما قبل المحاكمة وعملية المحاكمة نفسها، لا سيما في مجالات التكنولوجيا القانونية وتنظيم القضايا وإدارتها ، وعرض الأدلة. لديه أيضًا خبرة ميدانية في تبليسي، جورجيا من 2004-2005، حيث قدم التوجيه والدعم التقنيين لوزارة العدل، ومكتب المدعي العام، ومحامي الدفاع، وكذلك في مراجعة قانون الإجراءات الجنائية في جورجيا.

بالإضافة إلى مهامه الدولية، عمل السيد رايتشيليت كمدعي عام في وزارة العدل الأمريكية، ومدعيًا عامًا جنائيًا للولاية، وكاتبًا قانونيًا لقاضٍ فيدرالي في محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة الأمريكية. بصفته مدعيًا عامًا، كان السيد رايتشيليت أحد مؤسسي أول محكمة في الولاية مكرسة لجرائم العنف المنزلي، وقام بتطوير وتنفيذ برامج تدريبية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز حماية الضحايا.